الصناعات الالكترونية في اسرائيل

نقدم فيما يلي ترجمة لتقرير عن الصناعات الالكترونية في اسرائيل يعطي صورة مفصلة عن الشركات التي تقوم بهذه الصناعات . ويتضح من التقرير امران هامان جدا : الاول ، ان الصناعات الالكترونية في اسرائيل مسخرة في الاساس للاغراض العسكرية، والثاني ، ان هذه الصناعات تعتمد اعتمادا كبيرا على الشركات الاميركية فهي اما ان تكون فروعا لهذه الشركات او انها تعتمد على المساعدات التي تتلقاها منها ، بالاضافة الى التسهيلات التي تقدمها الولايات المتحدة لتسويق المنتجات الالكترونية الاسرائيلية في السوق الاميركية . هذا وقد كتب التقرير رالف دوبراينر ونشر في مجلة « التصميم الالكتروني » الاميركية في العدد الرابع ، ١٧ شباط ١٩٧٢ وترجم في مركز التخطيط .

« في خلال السنتين او الثلاث سنوات القادمة ، سنصبح تايوان المعدات الالكترونية المعقدة » . صاحب هذه النبوءة « اوديد غريد » ، مدير دائرة المنتجات التقنية التابعة للمعهد الاسرائيلي للتصدير / تل ابيب . وليس لهذه النبوءة علاقة بكون الوكالة الحكومية المذكورة تقف جهودها لتشجيع الصادرات الاسرائيلية الى البلدان الاخرى ، ذلك ان المهندسين ومدراء شركات الهندسة في كافة انحاء اسرائيل تقريبا يرددونها . ان التقدم في معظم قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي في السنوات الاخيرة لا يمكنه منافسة معدل النمو في قطاع صناعة الالكترونيات الذي يتراوح ما بين ٢٠٪ — ٣٠٪ سنويا : ففي سنة ١٩٦١ انتجت شركات الالكترونيات ما تقارب قيمته ٣ ملايين دولار من المعدات . وفي سنة ١٩٧١ اشرف الرقم على ١٣٠ مليون دولار . اما في سنة ١٩٧٥ فان انتاج هذه الصناعة سوف يتراوح بين ٣٠٠ — ٥٠٠ مليون دولار بحسب تقديرات وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي . هذا التعاظم المفاجيء تحقق في غالبيته بعد حظر شحنات السلاح الفرنسي . فقد اظهر قرار ديغول لاسرائيل المخاطر التي يمكن ان تنجم في حال اعتمادها على مصادر اجنبية لتزويدها بالسلاح . ونتيجة لذلك اتخذ صانعو السياسة الاسرائيلية ، في حزيران ١٩٦٧ ، قرارا يقضي بتعزيز الاكتفاء الذاتي مهما كلف من تضحيات فبدأت ملايين الدولارات تنهال على مراكز البحث والتطوير ، كما بدأت المؤسسات الصناعية المحلية تتلقى عروضا كانت في السابق توجه الى الخارج. ان صناعة الالكترونيات في اسرائيل ما زالت صغيرة الحجم وفقا للمعايير العالمية ، الا ان عناصر نجاحها مكفولة وهي : رخص التكلفة النسبي ، وعنصر العمل الذي يمكن الاعتماد عليه ، ومعين وافر من المقدرة الهندسية يندر وجوده لدى اي من دول العالم الصغيرة . وبتوافق هذه العناصر ستتمكن اسرائيل من تطوير احتياجاتها من المعدات الالكترونية عاجلا او آجلا ، هذا مع العلم ان بعضا منها قيد الانجاز بالفعل . ولكي تلائم بين حاجتها لزيادة صادراتها بالسرعة الممكنة وتلبية احتياجاتها العسكرية في آن واحد ، أخذت تعتمد بشكل كبير على عقد الاتفاقيات — التي تمنحها حقوق الصنع والحصول على المعرفة والامكانات التقنية — مع شركات اجنبية وبخاصة الاميركية منها . ومما يسهل الامر ان الشركات الاجنبية التي تنشيء مشاريع لصناعة الالكترونيات في اسرائيل تجد ان تكاليف انتاجها قد انخفضت ، لان المهندس الاسرائيلي يتقاضى ما يعادل (٤٥٠) دولارا في الشهر تقريبا بينما يتقاضى الفني الماهر حوالي (٣٠٠) دولار والفتاة العاملة في خط الانتاج تتقاضى حوالي (١٥٠) دولارا في الشهر .

ويلخص اليزر جرونوالد (مساعد مدير سلطة الاستثمار التابعة لوزارة المالية) ذلك بقوله : « بامكان المصنع الاميركي ان ينتج جهازا الكترونيا في اسرائيل بنفس المواصفات والجودة التي يمكن تحقيقها في الولايات المتحدة ولكن بتكلفة اقل . انني لا ادعي ان بامكاننا منافسة شركات جنرال الكتريك او جنرال موتورز في نطاق الانتاج الواسع، ولكن الانتاج المحدود النطاق امر محقق الفائدة بالنسبة لاسرائيل » .

تنتج مصانع الالكترونيات الاسرائيلية حاليا سلسلة واسعة من المعدات ذات الجودة العالية من ضمنها . اجهزة الاتصال العسكرية ، اجهزة رادارية لمكافحة الحرائق ، الدوائر الالكترونية المتقدمة والالكترونيات المصغرة ، وتشكيلة من